

عقد مقابلة

الموضوع : " اعمال شارع محمد منصور من شارع الروبى الى شارع بورسعيد مركز ابشواى

بطول ٠,٢٥ كم بمحافظة الفيوم (بالأمر المباشر)

رقم العقد: ٩٦٩ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ .

أنه في يوم الاثنين الموافق : ١١ / ٤ / ٢٠٢٢ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

" شركة الاهرام الثلاثة للمقاولات العامة "

ويمثلها السيد المهندس / احمد زغلول ابراهيم حسان

بطاقة رقم / ٢٨٧٠٨٣٠٢٣٠١٢٩٦

بطاقة ضريبية / ٩١٩-٣٩٦-٥٦٥ .

مأمورية ضرائب / ابشواى .

سجل تجاري رقم / ٨٠١٠ مكتب سجل تجارى ابشواى

ومقرها / الخواجات بملك / زغلول ابراهيم حسان / مركز يوسف الصديق - الفيوم .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثانى)

أحمد زغلول ابراهيم



التمهيد

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكبارى ومحافظة الفيوم بشأن رفع كفاءة عدد من الطرق المحلية بنطاق المحافظة وبناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة للمحافظة إلى الشركات بالأمر المباشر .

ومنها الموافقة على تنفيذ أعمال شارع محمد منصور من شارع الروبى إلى شارع بورسعيد مركز ايشواى بطول ٠,٢٥ كم بمحافظة الفيوم (بالأمر المباشر) إلى " شركة الاهرام الثلاثة للمقاولات العامة " بتكلفة تقديرية مليون جنيه لا غير على أن تتم المحاسبة إسترشادا بالقائمة الموحدة للطرق .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الشركة على الأسعار الخاصة ببند الأعمال الخاصة بالعملية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ٧٩٨٧٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة ثمانية وتسعون ألفا وسبعمائة جنيه لا غير) ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثانى وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما لأحكامه .

البند الثانى

يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ عملية " أعمال شارع محمد منصور من شارع الروبى إلى شارع بورسعيد مركز ايشواى بطول ٠,٢٥ كم بمحافظة الفيوم (بالأمر المباشر) " طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ٧٩٨٧٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة ثمانية وتسعون ألفا وسبعمائة جنيه لا غير) شاملاً كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثانى " شركة الاهرام الثلاثة للمقاولات العامة " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثانى للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة الناقية للجهالة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثانى للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 5615022200001225 بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسون ألف جنيه لا غير) صادر من البنك الاهلى المصرى فرع الحرية بالفيوم بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢ وسارى حتى ٢٠٢٣/٢/٢١ . وهو قيمة التأمين النهائى المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائى واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالى الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهى سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثانى تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخضع ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

شركة الأهرام الثلاثة
تسويات عامة
مهندس / أحمد زغلول
س.ت/ ٨٠١٠ - ب.ض ٩١٩ - ٢٩٦ - ٥٦٥

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدنى مسؤولية علي الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسئولا مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة علي الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند الثامن عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .
 ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لأعمال الطرق والأعمال الصناعية تبدأ من تاريخ الاستلام الابتدائي للأعمال وحتى الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجبره علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والزم .

الطرف الثاني

" شركة الاهرام الثلاثة للمقاولات العامة "

(التوقيع)

المهندس / احمد زغلول ابراهيم حسان



الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



عملية : اعمار رفع كفاءة

شارع محمد منصور من شارع الروبي الى شارع بور سعيد بطول ٠,٢٥ كم
بنطاق مركز ابشواى ضمن البرتوكول الموقع مع محافظة الفيوم
اشراف: (المنطقة السادسة - بنى سويف)



عملية : اعمال رفع كفاءة

شارع محمد منصور من شارع الروبي الى شارع بور سعيد بطول ٠,٢٥ كم
بنطاق مركز ابشواى ضمن البرتوكول الموقع مع محافظة الفيوم
اشراف: (المنطقة السادسة - بنى سويف)

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	فهرس	٢
٢	قائمة اثمان العملية	٣-٤



رقم البند	الكمية	بيان الأعمال		اللمنة		الجملة	
				قرش	جنيه	قرش	جنيه
١	٣م ٢٠٠	بالمتر المكعب أعمال تكسير وإزالة المسطحات المتهالكة بالرصف الحالى فى الأماكن التى يحددها المهندس المشرف ونقل ناتج التكسير خارج الموقع للمقالب العمومية دون دخل للهيئة فى ذلك ومتوسط مسافة النقل حتى ١٠ كم وعمل ما يلزم لنهو العمل والفئة شاملة تشغيل ودمك طبقة الأساس اسفل التكسير طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات وتعليمات المهندس المشرف . (فقط مائتان متر مكعب لا غير)				١٠٠٠ - ٦٠٠	١٠٠٠ - ٦٠٠
٢	٣م ٥٠	بالمتر المكعب أعمال توريد وفرش طبقة أساس من الاحجار الصلبة المتدرجة ناتج تكسير الكسارات والمطابقة للمواصفات والتدرج الوارد بالإشتراطات العامة والخاصة بالمشروع لا تقل نسبة تحمل كاليفورنيا عن ٨٠% ولا يزيد نسبة الفاقد بجهاز لوس أنجلوس عن ٤٠ % وألا يزيد الإمتصاص عن ١٠ % وفرداها على طبقتين باستخدام آلات التسوية الحديثة على أن لا يزيد سمك الطبقة بعد تمام الدمك عن ١٥ سم ورشها بالمياه الأصوية للوصول إلى نسبة الرطوبة المطلوبة والدمك الجيد بالهراسات للوصول إلى أقصى كثافة جافة قصوى (لا تقل عن ٩٥%) من الكثافة المعملية والفئة تشمل إجراء التجارب المعملية والحقلية ويتم التنفيذ طبقاً لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتلاته طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف (مسافة النقل لا تقل عن ١٦٠ كم) . (فقط خمسون متر مكعب لا غير)				٣٣٥ - ١٧٥٠	٣٣٥ - ١٧٥٠
٣	١٠ بالعدد	بالعدد اعمال رفع وتعليه اغطية مطابق الصرف وغرف التفتيش الخاصة بالمرافق (مياه - صرف) حتى منسوب الرصف الجديد ويتم التنفيذ طبقاً لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند يشمل تكسير ورفع المخلفات خارج الموقع وصب الخرسانة المطابقة طبقاً للمواصفات وأصول الصناعة والبند بجميع مشتلاته طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف والفئة شاملة كل ما يلزم لنهو العمل بالعدد . (فقط بالعدد عشرة لا غير)				٢٧٥ - ٢٧٥٠	٢٧٥ - ٢٧٥٠
٤	٢م ٤٠٠٠	بالمتر المسطح توريد وتركيب وحدات من الإنترلوك الخرسانى طبقاً للمعينة المعتمدة وإجهاد ٢٥٠ كجم / سم ٢ وباللون المطلوب يتم تركيبه على طبقة من الرمل بسمك ٤٠ مم فى الأماكن الموضحة على اللوحات التصميمية ومحمل على البند جميع مايلزم للتركيب والتشطيب ونهو الأعمال طبقاً لأصول الصناعة مقاس ٨٠×٢٠٠×١٠٠ مم (فقط الاربعة الاف مترمسطح لا غير)				١٨٠ - ٧٠٠	١٨٠ - ٧٠٠
٥	٣م ٣٠٠	بالمتر المكعب اعمال توريد وتشغيل رمال مع الدمك على طبقات لزوم استكمال المناسيب اسفل الإنترلوك الخاصة بالأرصفة والتي تزيد عن ٥ سم يوردها المقاول على حسابة وبمعرفته من أى جهة يراها وتحت مسؤوليته والفئة شاملة اعمال التطهير وإزالة أى مخلفات موجودة على الرصف النظافة التامة قبل البدء فى العمل وتسليم الموقع خاليا ونظيفاً طبقاً لتعليمات المهندس المشرف وكل ما يلزم لنهو العمل طبقاً للشروط والمواصفات والفئة شاملة بالمتر المكعب مسافة النقل لا تقل عن ٦٠ كم (فقط ثلاثمائة متر مكعب لا غير)				١٠٠ - ٢٠٠	١٠٠ - ٢٠٠



رقم البلد	الكمية	بيان الأعمال				اللمة		الجملة	
						لرش	جنيه	لرش	جنيه
٦	بالعدد ٢	بالعدد توريد وتركيب بالوعات صرف المطر من الخرسانة العادية والغطاء من GRP بمقاس ٤٥*٥٥ سم طبقا لرسومات الكود المصري بند ٤-٥ ص ١٥٦ وعلى ان يتم التركيب في الموقع الذي يحدده المهندس المشرف والفئة تشمل نهو العمل كاملا مما جميعة وطبقا لاصول الصناعة والكود المصري وطبقا للنموذج المعتمد المرفق . (فقط بالعدد اثنان لا غير)				-	٤٣٠	٩٦٠٠	٤٣٠٠٠
٧	٢٠ م.ط	بالمتر الطولي توريد وتركيب مواسير PVC بقطر خارجي ١٦٠ مم ومحمل على البند الحفر في جميع انواع التربة والردم ونقل ناتج الحفر الزائد للمقابل العمومية وتوصيل بين غرفة التفتيش الى اقرب مطبق وكل ما يلزم لنهو الاعمال طبقا للرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية واصول الصناعة . (فقط عشرون متر طولي لا غير)				-	٤٨٠	٥٦٠٠	٤٨٠٠٠

٧٩٨٧٠٠ جنيه

سبعة وخمسون الف وتسعون ريالاً فقط